عدم الدمج شكل حجر عثرة منذ إعلان الوحدة :

توحيد الجيش و الأمن نقطة الانطلاق نحو الدولة المدنية الحديثة

> بين (وحدة الدولة) و (دولة الوحدة) بون شاسع فالأول يمكن تحقيقه و قد تحقق بوحدة سياسية خلال 22 مايو 1990 م .. أما الثاني فهو الذي يحتاج لجهود مضاعفة ؛ فهو يعني وحدة المؤسسات المكونة لهوية الدولة .. و لاسيما تلك التي تسعى للوحدة و التوحد .

إن إعادة هيكلة وتوحيد الجيش والأمن التي تحققت خلال الفترة القليلة الماضية تعد أهم خطوة من خطوات دمج الجيش و أجهزة الأمن و الشرطة التي وقفت حجر عثرة أمام الوحدة والشعب منذ قيام دولة الوحدة في 22 مايو 1990 م ؛ و كانت سببا في اندلاع حرب صيف 1994 م حين تواجه الجيش مع بعضه البعض تعبيرا للولاءات و الانتماءات .

محمد العزيزي

> بين (وحدة الدولة) و (دولة الوحدة) بون شاسع فالأول يمكن تحقيقه و قد تحقق بوحدة سياسية خلال 22 مايو1990 م .. أما الثاني فهو الذي يحتاج لجهود مضاعفة ؛ فهو يعني وحدة المؤسسات المكونة لهوية الدولة .. و لاسيما تلك التي تسعى للوحدة و التوحد.

إن إعادة هيكلة وتوحيد الجيش و الأمن التي تحققت خلال الفترة القليلة الماضية تعد أهم خطوة من خطوات دمج الجيش و أجهزة الأمن و الشرطة التي وقفت حجر عثرة أمام الوحدة والشعب منذ قيام دولة الوحدة في 22 مايو1990 م ؛ و كانت سببا في اندلاع حرب صيف1994 م حين تواجه الجيش مع بعضه البعض تعبيرا للولاءات و الانتماءات.

إن قرار الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي الأخير القاضي بإعادة هيكلة وتوحيد الجيش وإعادة تسمية المناطق العسكرية قد جسد بذلك القرار التاريخي إعادة الوحدة و التلاحم الوطني ؛ لان وحدة المؤسسات العسكرية و الأمنية تعني تماسك و قوة هذه المؤسسات السيادية و الدفاعية و الأمنية التي تحمي الوطن و تصون سيادته وكرامته و عزته و شموخه و قبل كل ذلك حماية المؤسسات الدستورية و التشريعية و التنفيذية .. و انطلاقا من ذلك فإن عملية دمج و توحيد كيانات الأمن والجيش تحت كيان واحد و قائد واحد كانت المرتكز الحقيقي في بناء دولة الوحدة الهدف الذي ينشده كل اليمنيين في الداخل و الخارج ؛ و ذلك لما يمثله الجيش و الأمن من أهمية لأي دولة تبحث عن الاستقرار و التنمية و كون هذا القطاع و المؤسسة الهامة صمام الأمان للبلاد و الحارس الأمين على مكتسباتها و أعراض و ممتلكات أبناء الوطن.

وبدون أدنى شك فإن ثقافة حقوق الإنسان عموما لم تعد ترفا إعلاميا أو دعائيا بقدر ما هي حاجة ضرورية لتوعية الجمهور عامة و؛ والمعنيين بشؤون حماية حقوق الإنسان خاصة ؛ و الشرطة و القوات المسلحة و الجامعات تشكل إحدى أهم الساحات المطلوب أن تنتشر ثقافة حقوق الإنسان في أرجائها وفق خطة منهجية و دائمة .. أن الوعي بحقوق الإنسان يشكل إحدى الضمانات لترسيخ الديمقراطية و حفظ الأمن و الاستقرار في المجتمع.

لقد شهدت اليمن خلال العامين السابقين جملة من الأحداث حيث أثرت تلك الأحداث على و لاءات الجيش و الأمن مما أدى إلى انقسامهما إلى قسمين لا يمثلان الوطن والشعب ..و هنا أكد اللواء علي سعيد عبيد الناطق الرسمي للجنة العسكرية و الأمنية و عضو فريق إعادة هيكلة الجيش أن الهيكلة انطلقت من تشخيص واقع حال القوات المسلحة وصولاً إلى إقرار الهيكل التنظيمي والمكونات الرئيسية للقوات المسلحة، وموجبات انتقال القوات المسلحة إلى الهيكل الجديد، وكذا تقسيم مسرح العمليات إلى سبع مناطق عسكرية وتعيين قيادات المناطق ورؤساء الهيئات.. مشيراً إلى أن صياغة المهام المحددة تسير بوتيرة عالية لضمان استكمال إعادة الهيكلة وفقاً لخطة وآلية العمل المحددة.

فيما تطرق رئيس فريق أسس بناء الجيش والأمن اللواء يحيى الشامي في هذا الجانب إلى أن الشعب اليمني يتطلع إلى سرعة إنجاز محددات الهيكلة لبناء جيش وطني على أسس علمية وعسكرية مهنية يحمي السيادة اليمنية ويدافع عن اليمن الأرض والإنسان والحضارة.. موضحاً أهمية التركيز على كافة الجوانب المتعلقة بالتنظيم والتشكيل والتمركز والتدريب بمختلف المستويات بهدف إعادة تنظيم وبناء وتأهيل جيش يمني احترافي لان عظمة الشعوب من عظمة جيوشها.

و أضاف أن أعضاء مجموعة أسس بناء الجيش والأمن قدموا رؤى متعددة تركزت حول ضرورة استيعاب الهيكلة لعدد من القضايا والأمور أهمها إخراج الوحدات العسكرية من المدن وإعادة الانتشار للوحدات العسكرية وفق مسرح العمليات الجديد.. والتأكيد على ضرورة استيعاب من تم تسريحهم قسرياً في صيف عام1994 م وترتيب أوضاعهم خلال إعادة الهيكلة وإعادة الأسلحة والمعدات الثقيلة التي وزعت أو نهبت في السابق.. وأنهم عبروا عن استعدادهم لتبني المطالب الاستراتيجية للقوات المسلحة في ما يخص تقييم المراجعة الدستورية لمنظومة القوانين المنظمة للعمل في القوات المسلحة وتقديمها للفريق الدستوري في مؤتمر الحوار بما فيها قانون التقاعد العسكري وحقوق نهاية الخدمة وغيرها من القوانين العسكرية

■ نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط رجال الشرطة ضرورة ملحة.

قال الشامي: إن أعضاء مجموعة الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني في احد لقاءاتهم مع لجنة إعادة الهيكلة أكدوا على أهمية إيجاد آلية وإجراءات لبناء جسور التعاون في ما يتعلق بتطوير وتحديث المؤسسة الدفاعية.. أشار إلى ضرورة إتباع الأساليب العلمية العسكرية واعتماد المعايير الجغرافية والسكانية في آلية القبول في الكليات والمعاهد العسكرية، وتحسين المستوى المعيشي لمنتسبي القوات المسلحة وضمان الحقوق التقاعدية المنصفة.. والموجبات الوطنية التي تستدعي حرص الجميع على حيادية القوات المسلحة، والنأي بها عن أية ولاءات حزبية أو مناطقية أو قبلية.. و الإسراع في إزالة المظالم التي حدثت في السابق سواء في الجنوب أو الشمال.. إلى جانب تفعيل الإجراءات وإيجاد لوائح تنظم الجوانب المالية والإدارية للقوات المسلحة.

توحيد الجيش تأسيس لبناء الدولة المدنية

لا تقتصر أهمّية الهيكلة الجديدة على توحيد الجيش اليمنيّ، بل تساهم في إعادة بناء عقيدة القوّات المسلّحة وإعادة تشكيلها، وتحويلها من حماية النظام إلى حماية الوطن؛

إنّ ما جرى تنفيذه حتّى الآن من خطّة توحيد الجيش وإعادة هيكلته يكتسب أهمّية كبيرة، فهو يساهم في بناء الثقة بين القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، ويساهم في التأسيس لبناء دولة مدنيّة . وتطبيق النظام والقانون

ومع ذلك، فإنّ هذه القرارات لا تمثّل إلّا مقدّمة لإعادة هيكلة الجيش. ومازال هناك العديد من الإجراءات التي ينبغي تنفيذها خلال ما تبقّى من الفترة الانتقالية. وفي مقدّمها إصدار قرار بإعادة العمل بقانون خدمة الدفاع الوطني الإلزامية، وتفعيل أحكام الإحالة إلى التقاعد المتضمّنة في قانون الخدمة في القوّات المسلّحة، وتنقية كشوفات الوحدات العسكرية من الجنود والضبّاط الوهميّين، وإجراء المناقلة بين فروع القوّات المسلّحة والمناطق العسكرية؛ فالتصوّرات الأوّلية للفريق المكلّف بهيكلة القوّات المسلّحة، تشير إلى أنّ الحجم الأمثل للقوّات المسلّحة في ظروف اليمن الحاليّة هو 375 ألفًا (يمثّلون نحو 1-1,5% من إجماليّ السكّان)، على أن يكون 85% منهم من الضبّاط والجنود المحترفين، و 15% من جنود وضبّاط الاحتياط بعد إعادة تفعيل قانون خدمة الدفاع الوطني، وأن يوزّع الملاك البشري للقوّات المسلّحة على الفروع الرئيسة الثلاثة كما يلي: 80%للقوّات البرّية، 10٪ للقوّات البحرية والدفاع الساحلي، و 10٪للقوّات الجوّية والدفاع الجوّي. وينبغي أن لا تتجاوز نسبة الضبّاط على مستوى كلّ وحدة من وحدات القوّات المسلّحة 7٪ من إجماليّ الموارد البشرية للوحدة، ولا تتجاوز نسبة صفّ الضبّاط 25٪ ، ولا تقلّ نسبة الجنود عن. 65٪ أمّا على مستوى القوّات المسلّحة بصورة عامّة، فينبغي أن لا تتجاوز نسبة عناصر القيادة والسيطرة 15٪ من إجماليّ عديد القوّات المسلّحة، ولا تتجاوز نسبة الإداريين والفنّيين 15٪ ، ولا تقلّ نسبة العناصر المقاتلة عن. 70٪

و يؤكد أهل الدراية و الاختصاص وقادة الجيش والأمن أن القرارات التي اتّخذها الرئيس عبد ربه منصور حتّى الآن تساهم بشكل واضح و جلي في توحيد الجيش وإنهاء انقسامه؛ فهي توحّد القوّات المسلّحة في إطار هيكل جديد يتكوّن من ثلاثة فروع رئيسة؛ الفرع الأوّل هو القوّات البرّية التي تتكوّن من سبع مناطقَ عسكرية (الأولى مركز قيادتها في سيئون بمحافظة حضرموت، والثانية مركز قيادتها في المكلا بمحافظة حضرموت أيضًا، والثالثة مركز قيادتها في مأرب، والرابعة مركز قيادتها في عدن، والخامسة مركز قيادتها في الحديدة، والسادسة مركز قيادتها في ذمار، والسابعة مركز قيادتها في عمران)؛ والفرع الثاني هو القوّات البحرية والدفاع الساحلي، وتتكوّن من قيادة القوّات البحريّة والدفاع الساحلي، ووحدات بحريّة عائمة، ووحدات دفاع ساحلي، ووحدات مشاة بحريّة، وقواعد بحريّة؛ أمّا الفرع الثالث فهو القوّات الجوّية والدفاع الجوّي، وتتكوّن من قيادة القوّات الجوّية والدفاع الجوّي، ووحدات طيران، ووحدات دفاع جوّي (ألوية صواريخ وألوية مضادّات طيران مواسير ولواء رادار)، وقواعد جوّية. إضافةً إلى هذه الفروع الثلاثة تضمّ القوّات المسلّحة قوّاتٍ لحرس الحدود، وتتكوّن من قيادة حرس الحدود ووحدات حرس حدود، ويضمّ الهيكل الجديد للقوّات المسلّحة تشكيلًا سُمّي الاحتياط الإستراتيجي، يتكوّن من مجموعة الصواريخ (ترتبط هيكليًا بالقائد الأعلى للقوّات المسلّحة)، وألوية الحماية الرئاسية (ترتبط هيكليًّا بالقائد الأعلى للقوّات المسلّحة)، والعمليات الخاصّة (ترتبط هيكليًّا بوزارة الدفاع وعملياتيًّا بالقائد الأعلى للقوّات المسلّحة)، وتتكوّن من قيادة العمليات الخاصّة، والقوّات الخاصّة، ووحدات مكافحة الإرهاب، ولواء مشاة جبلي، ولواء صاعقة.

أداء المؤسسة الأمنية تحت الرقابة المجتمعية

الشعب والشرطة يد واحدة لبناء اليمن الآمن والمزدهر

*** .. يعتبر توحيد القوات المسلحة وأجهزة الأمن والشرطة من الأولويات التي استدعت تشكيل فريق « هيكلة الجيش » وفريق « هيكلة وزارة الداخلية » لتوحيد المؤسستين العسكرية والأمنية وفق أسس وطنية، ومن هذا المنطلق بدأ التوجه الأول بتحديد أسس هيكلة وزارتي الدفاع والداخلية، ومن أهمها بالنسبة لوزارة الداخلية تحديد السياسة الأمنية ورؤية الوزارة للمستقبل الجديد ودراسة الواقع وتحديد الاشكالات وأوجه القصور والخلل ووضوح المهام وتجاوز التدخلات والبناء على أسس علمية ومهنية إضافة إلى إدراك أن الشرطة والأمن تحمي المواطن بجودة عالية وتحترم حقوقه وتحفظ كرامته وتحترم حقوق الانسان وحرياته العامة والخاصة.. والعمل على تحسين أوضاع منتسبي ومنتسبات وزارة الداخلية مادياً ومعنوياً.. وترسيخ القانون وتطبيقه بصرامة حيث لا أحد فوق القانون وبذلك تتحقق المواطنة المتساوية.**

إعداد/بلقيس الحنش

الهيكلة

وتعد فكرة الهيكلة كما أوضحته ورقة رئيس فريق هيكلة الأمن اللواء الدكتور رياض القرشي «فلسفة هيكلة الداخلية» تمثيلاً صحيحاً لعملية التحول والتغيير لأن الهيكلة تجمل في مفهومها أشكالاً من إعادة النظر في الأمور القائمة بغرض تطويرها وتجاوز سلبياتها في النظرية والممارسة.

الهدف

وتسعى الهيكلة كما تشير الورقة إلى إنشاء جهاز شرطوي قادر وفاعل يعتمد على المهنية والتخصص ويحتكم إلى سيادة القانون ويطبقه بكل صرامة واقتدار، لا ولاءات ضيقة توجهه مثل «الحزبية أو القبيلة أو العصبيات المذهبية والطائفية أو الولاءات الشخصية» .. وإنما ولاؤه لله والوطن ويضع نصب عينيه جودة الخدمة التي يقدمها للمواطنين من خلال قيم الشفافية والنزاهة حتى يستطيع أن يكسب ثقة المواطنين واحترامهم، وفي الوقت نفسه يسود العاملين في هذا الجهاز الترابط والتماسك والثقة بالنفس والاعتزاز بالانتماء لمهنة الشرطة.. وإعادة شعار «الشرطة في خدمة المجتمع» وتنفيذه على الواقع.. حيث أن كثيراً من المصطلحات والشعارات فقدت مصداقيتها مثل «الشرطة في خدمة الشعب» و«دولة النظام والقانون» وأن الشرطة «ولاؤها الله والوطن» وغيرها من الشعارات، وكل ذلك بسبب سوء الممارسة التي كانت مسيطرة على الكثير من أفراد الشرطة حتى أصبحت هذه السلبيات أمراً طبيعياً.

الأخطاء السابقة

ومن الأخطاء السابقة أن الهيكل القائم يحمل خللاً يتمثل في تركيز كبير للسلطات والإشراف المباشر في قيادة الوزارة والذي يتنافى مع مهمة وزير الداخلية أو نائب وزير الداخلية في مهمة وضع الخطط العامة والاتجاهات وغيرها، فيكون البديل إلغاء أي تركيز للسلطة والعمل اليومي في أجهزة الشرطة والأمن من الهيكل في ما يخص الوزير أو النائب كما تؤكده ورقة فلسفة الهيلكة.. مما يستدعي البدء بتحديد مهمة وزارة الداخلية وتحديد نوعية المهام التي يقوم بها الوزير أو نائب الوزير وتحديد مهام الإدارة العامة أو القطاعات حتى لا يحدث تداخل في الاختصاصات وفي المقابل تتحدد المهام بدقة ووضوح وتضبط المسئولية وتوجه الرقابة والمحاسبة.. وأشارت الورقة إلى أن الهيكل الجديد مثله مثل أي هيكل في أي مكان لا يمكن أن يكون مكتملاً 100% وإنما هو يعكس خبرة وتجربة مشيرة إلى أن الأخ رئيس الجمهورية أقر بإمكانية إعادة النظر بها بين 3-5 سنوات وخلال سنة واحدة إذا اقتضت الحاجة.

مدونة سلوك

بعد أن صدر قرار رئيس الجمهورية بالهيكل التنظيمي العام للوزارة تعمل الآن لجان متخصصة على صياغة اللائحة التنظيمية وفق الرؤى الجديدة التي تراد لبلادنا ولمؤسساتنا الشرطية الأمنية.. وتعكف الآن لجان على إعداد هياكل أمن المحافظات والمديريات ومراكز الشرطة والإعداد للهياكل التنظيمية للمصالح والإدارات العامة والقوات النظامية.. وما يتلو ذلك من اللوائح التنفيذية وإعداد مدونة سلوك الشرطة وإصدار قوانين جديدة مثل قانون حماية منتسبي ومنتسبات الشرطة وتعديل بعض القوانين ووضع تصور لأي نصوص تضاف أو تعدل في الدستور وغيرها..

وهنا ستبدو معايير التوصيف الوظيفي ومعايير التعيين في الوظائف كما أوضحه القرشي سابقاً لـ"الثورة" إضافة إلى اعتماد معايير القدرة والكفاءة والخبرة والتجربة الانضباط والتي تعد من أهم ملامح التجديد وبناء مؤسسة شرطية ومتماسكة وقوية ومهنية.

التطبيق وبمجرد صدور القرار الجمهوري بالهيكل التنظيمي فالوزارة ملزمة بالتنفيذ التدريجي وما يصاحب ذلك من خلق وعي قانوني باللوائح والمهام والاختصاصات، ولابد أن يصاحب ذلك بناء صرح قوي للتنفيذ والتطبيق يخصص لمعايير شغل الوظائف وضرورة التوصيف الوظيفي وشروط التعيين وإجراءاته وتفعيل جديد للرؤى المطلوبة في الرقابة والتفتيش وجودة العمل والسلوك الشرطي والأمني، وفي مقدمة كل ذلك أن تعمل الوزارة على خلق الانضباط الوظيفي الذي ترهل في السنوات ثم فقد في السنتين الماضيتين ولا يتم ذلك إلا بأن يكون القادة هم القدوة -كما يرى اللواء الدكتور رياض القرشي- في كل المجالات خاصة وأن الهيكل التنظيمي للوزارة ولائحته التنظيمية قد وضع خارطة العمل والتنفيذ والرؤى الجديدة التي ينبغي الالتزام بها في ظل سيادة القانون.

الرقابة

إن الهيكلة وما يصاحبها من تغييرات اعتمدت أسلوباً علمياً ومهنية تجاوزت السلبيات نحو الأفضل ستعمل على تغلغل المفاهيم والقيم السلمية التي أهملت سابقاً، وستخضع كل أعمال الشرطة للرقابة ليس فقط من أجهزة الوزارة ولكن بالإضافة إلى أجهزة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وهذه الأخيرة ستكون من أقوى الوسائل لأن المواطن سيكون رقيباً وبكل حرية على أداء وخدمات الشرطة .. وهذا ما تم التأكيد عليه في الهيكل الجديد ولائحته التنظيمية عن طريق التأكيد على مبدأ الشفافية وغيرها في مهام الوزارة واستحداث منصب المفتّش العام الذي تتبعه إدارات محاسبة الشرطة وضمان حقوق الإنسان وحرياته وغيرها..

المفتّش العام

والناظر إلى الأسس التي قامت عليها هيكلة وزارة الداخلية ثم نص عليها القرار الجمهوري في ديباجته لوجد أن "حيادية الشرطة" كلها أمر ملزم وبقوة لكل منتسبي ومنتسبات الشرطة ولابد لذلك من النأي عن أجهزة وزارة الداخلية عن أي انتماءات أو صراعات سياسية أو قبلية أو غيرها..

وستكون هذه الحيادية محل رقابة منظمات المجتمع المدني بالدرجة الأولى ومن قبل أجهزة الحكومة وبالتأكيد سيكون "المفتّش العام" أكثر الشخصيات المسئولة على الرقابة على أداء وسلوك الشرطة وبخاصة في موضوع الحيادية ولن يكون كذلك إلا إذا كان "قانونياً" بالدرجة الأولى أي ملتزماً بصراحة بالقانون وتطبيقه كفيل بذلك. كما قال رئيس فريق الهيكلة في لقاء سابق مع "الثورة".

واجبات

هناك عدد من القضايا التي تمثل أساساً للنجاح وفي الوقت نفسه مقياساً لأداء وسلوكيات الشرطة وقدرتها على تحقيق أهدافها وفي مقدمتها كسب ثقة المواطنين وتحولها التلقائي إلى قوة مجتمعية تساهم بفاعلية في الوقاية من الجريمة وهذا هو النجاح العظيم، كما أشارت ورقة الهيكل المقدمة من اللواء رياض القرشي لمؤتمر قادة الداخلية 22.

وتتمثل هذه القضايا في كيفية العمل على أن يكون القانون هو الذي يحكم تصرفاتنا وسلوكياتنا سواء في العمل القيادي والإداري أو في مجال مهام الشرطة وخدماتها أو مكافحتها للجريمة وتعاملها مع المجتمع .. إضافة إلى احترام حقوق الإنسان وحريته ويدخل في ذلك حريته الشخصية فيحرم التصنت أو فتح الرسائل أو مصادرتها أو تفتيش منزل أو سيارة أو شخص إلا بنص قانوني أو بحكم قضائي أو حال التلبس .. وحتى الشخص المشتبه به أو الذي ارتكب الجريمة هو إنسان له حقوق الإنسانية فلا يجوز مطلقاً الاعتداء عليه أو إهانته أو هتك عرضه مع ضرورة الالتزام بحقوقه القانونية والمدد الزمنية التي تلزم الشرطة بحجزه فيها قبل إحالته إلى النيابة، مع مراعاة أن الجريمة مسئولية فردية لا يحجز القريب بجرم قريبه .. كما لابد أن تحكمنا قيم في مقدمتها النزاهة والشفافية، كما قال اللواء القرشي، حتى نحمي أنفسنا من الانزلاق إلى ما وراء هاتين القيمتين، معطياً مثلاً بأن على منتسبي الشرطة أن يؤمنوا بأن من حق المواطن الذي نعمل من أجل خدمته وأمنه واستقراره أن يراقب أداءه بطرقه الخاصة المتمثلة بكل منظمات المجتمع المدني فنتيح لمنظمات حقوق الإنسان وحرياته بالدخول لمقرات الحبس في أي مكان والتأكد من قانونية إجراءات الشرطة..

الأداء

وأوضحت الورقة أنه من أجل نجاح الهيكلة والشرطة في مهامها يجب أولاً على وزارة الداخلية وكل أجهزتها الشرطوية أن تعلن أنها ملتزمة بالقانون فقط وبالحيادية في عملها، فلا ولاء لشخص أو لجماعة أو حزب أو مذهب، بل ولاؤنا لله وللوطن ولخدمة المواطن بكل نزاهة وشفافية وأننا لا نرتبط بأي ممارسات سياسية ولا صراعات حزبية فنحن مع إخواننا في القوات المسلحة جهاز وطني مهني فقط ونشكل سياجاً حامياً للمواطن وحريته وللقانون وتطبيقه بكل صرامة ولسيادة الوطن واستقلاله .. ونلتزم بمسئولية الانضباط في العمل وفي التعامل وفي المظهر ونلتزم بأداء العمل وبمدونة السلوك وبنظام الجودة بكل ممارساتنا..

العيد الوطني الـ23

استعادة الهوية الوطنية للقوات المسلحة إنجاز عظيم على طريق بناء اليمن.